Deloitte.
ديلويت وتوش
الوزان وشركاه

شارع أحمد الجابر، الشرق
مجمع دار العوضي، الدور السابع والتاسع
ص.ب 20174 الصفاة 13062
الكويت

هاتف +965 2240 8844 / 2243 8060
فاكس +965 2240 8855 / 2245 2080
www.deloitte.com

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى حضرات السادة مساهمي شركة أصول للاستثمار ش.م.ك. ع.

دولة الكويت

تقرير عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لشركة أصول للاستثمار ش.م.ك.ع. ("الشركة الأم") وشركاتها التابعة (يشار إليهم مجتمعين بـ"المجموعة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2017، وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وكذلك ايضاحات حول البيانات المالية المجمعة بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا أن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2017، وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما هي مطبقة بدولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بشكل أكثر تفصيلاً في فقرة "مسئوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة" والواردة ضمن تقريرنا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين (قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين)، كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

ان أمور التدقيق الرئيسية، في تقديرنا المهني، هي تلك الأمور التي كان لها أهمية قصوى في تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. وتم عرض هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة ككل وإبداء رأينا حولها بدون إبداء رأي منفصل حول هذه الأمور. فيما يلي تفاصيل كيفية معالجتنا لكل أمر من هذه الأمور في إطار تدقيقنا له.

تقييم العقارات الاستثمارية والانخفاض في قيمة العقارات المحتفظ بها للمتاجرة

تتضمن المحافظ العقارية للمجموعة عقارات استثمارية (بما في ذلك الأراضي والمباني السكنية) تقع في الكويت وعقارات بغرض المتاجرة (مباني سكنية) تقع في بوسطن والولايات المتحدة الأمريكية والأردن. في سبيل تحديد القيمة العادلة من قبل المجموعة، تم إجراء عدة افتراضات مختلفة من قبل مقيمين خارجيين تابعين للمجموعة. تمثل هذه العقارات نسبة كبيرة من إجمالي أصول المجموعة كما في 31 ديسمبر 2017 على النحو المفصح عنه في إيضاحي 10 و7 من البيانات المالية المجمعة. يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية للمجموعة المتعلقة بتقدير القيمة العادلة بما في ذلك الأحكام الهامة في إيضاحي 2 و3 من البيانات المالية المجمعة.

إن وجود عدم تأكد مادي حول التقديرات، بالإضافة إلى حقيقة أن أي فروق ولو كانت بنسب مئوية ضئيلة بين عمليات تقييم كل عقار على حدة، عند تجميعها، قد ينتج عنها تغير مادي، يتطلب قدر أكبر من التركيز خلال أعمال التدقيق حول هذا الأمر. إن تقييم المحفظة العقارية للمجموعة هو أمر ذو طبيعة تقديرية نظراً لعدة أمور من بينها الطبيعة الفردية لكل عقار وموقعه والإيرادات المستقبلية المتوقعة من العقار المعني. تم إجراء التقييم بواسطة مقيمين مستقلين تابعين لجهات أخرى معينين من قبل إدارة المجموعة. إن المقيمين المستقلين مرخصين من قبل الجهات الرقابية المعنية ويتوافر لديهم مؤهلات وخبرات مناسبة في مجال تقييم العقارات في المواقع المعنية. في سبيل تحديد تقييم العقار، يأخذ المقيمون في الاعتبار المعلومات المالية الخاصة بالعقار مثل تفاصيل الحيازة والإيجار لكل عقار والعوائد السائدة بالسوق ومعاملات السوق المقارن.

لقد قمنا بتقييم كفاءة وقدرات وموضوعية المقيم، كذلك قمنا بمناقشة نطاق عملهم واستعراض شروط تعيينهم من أجل التحقق من عدم وجود شروط غير اعتيادية أو عمولة وساطة. وقمنا بإجراء اختبار لمدخلات البيانات الخاصة بتقييمات العقار، بما في ذلك إيرادات التأجير، من خلال مطابقتها مع المستندات المؤيدة لتقييم مدى موثوقية واكتمال ودقة البيانات ذات الصلة. كذلك، قمنا بمقارنة عمليات تقييم العقارات الاستثمارية مع توقعات السوق المحددة بشكل مستقل وقمنا بفحص أو تحديد أية فروق. وفي سبيل القيام بذلك، استندنا إلى أدلة معاملات السوق المقارن. وبالنسبة للعقارات بغرض المتاجرة خارج دولة الكويت، قمنا بالاستعانة بخبراء التقييم الداخليين لدينا حول تقييم كفاءة وقدرات المقيم وتقييم منهجية ومدى ملائمة نماذج التقييم والمدخلات المستخدمة لتقييم العقارات. كذلك، قمنا بفحص تقديرات المجموعة حول ما إذا كان هناك دليل موضوعي على حدوث انخفاض في قيمة العقارات بغرض المتاجرة استناداً إلى التقييم.

Deloitte.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى حضرات السادة مساهمي شركة أصول للاستثمار ش.م.ك. ع. (تتمة)

دولة الكويت

تقرير عن تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

أمور التدقيق الهامة (تتمة)

مخصص المطالبات الضريبية والالتزامات المحتملة

على النحو المفصح عنه في ايضاح 28، اعترفت المجموعة بمخصص يبلغ 156 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2017 مقابل مطالبة ضريبية بمبلغ 56.3 مليون ريال سعودي (ما يعادل 4.52 مليون دينار كويتي). عند قياس المخصصات أو الإفصاح عن الالتزامات المحتملة، فإنه ينبغي ممارسة بعض الأحكام والتقديرات.

بناء على رأي الإدارة والمستشارين المستقلين للأمور الضريبية والقانونية، قامت المجموعة بتقييم الحاجة لتكوين مخصص لهذه المطالبات أو الإفصاح عنها كالتزام محتمل.

قمنا بتحديد ما إذا كانت الأحداث الواقعة خلال الفترة حتى تاريخ تقريرنا تمثل أدلة تدقيق فيما يتعلق بالتقديرات والافتراضات. كما قمنا أيضاً باختبار التقديرات والافتراضات المتخذة من قبل الإدارة، بالإضافة إلى البيانات التي تم الاستناد إليها. قمنا بالاستعانة بخبراء الضرائب لدينا في تقييم مدى كفاية المخصصات ومدى ملاءمة الإفصاح عن الالتزامات المحتملة.

معلومات أخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن هذه المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس الإدارة قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات. ونتوقع الحصول على التقرير السنوي للشركة لسنة 2017 بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى ولا يعبر بأي شكل عن أي استنتاج حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤولياتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عند توفرها، وفي سبيل ذلك نقوم بتحديد ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بصورة جوهرية مع البيانات المالية المجمعة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها.

وعند قراءتنا للتقرير السنوي، إذا توصلنا إلى وجود أي أخطاء مادية في هذا التقرير، فإنه يتعين علينا رفع تقرير بهذا الأمر إلى المكلفين بالحوكمة.

مسئوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي المسئولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما هي مطبقة بدولة الكويت وعن وضع نظم الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تتحمل الإدارة مسئولية تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المكلفون بالحوكمة مسئولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسئوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع أن تؤثر بشكل فردي أو مجتمع على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

Deloitte.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى حضرات السادة مساهمي شركة أصول للاستثمار ش.م.ك. ع. (تتمة)

دولة الكويت

تقرير عن تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

مسئوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس أحكاماً مهنية ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تفوق تلك الناتجة عن الخطأ؛ حيث أن الغش قد يشمل التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- تفهم نظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى المجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي وتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على مزاولة أعمالها على اساس مبدأ الاستمرارية، وذلك بناءً على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها. وفي حال استنتاجنا وجود عدم تأكد مادي، يتوجب علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية المجمعة، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقريرنا. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن مزاولة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل وهيكل ومحتويات البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأعمال داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. إن مسئوليتنا هي إبداء التوجيهات والإشراف على وتنفيذ عملية التدقيق للمجموعة. نتحمل المسئولية كاملةً عن رأي التدقيق.

نتواصل مع المكلفين بالحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لعملية التدقيق وتوقيتها ونتائجها الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أنظمة الرقابة الداخلية والتي قد يتم تحديدها خلال عملية التدقيق.

كما نزود أيضاً المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بالاستقلالية، وإبلاغهم أيضاً بشأن جميع العلاقات وغيرها من الأمور التي من المحتمل بصورة معقولة أن تؤثر على استقلاليتنا والتدابير ذات الصلة، متى كان ذلك مناسباً.

ومن بين الأمور التي يتم إبلاغ المكلفين بالحوكمة بها، فإننا نحدد تلك الأمور التي كان لها الأهمية خلال تدقيق البيانات المالية المجمعة للفترة الحالية، ولذلك فهي تعتبر أمور تدقيق رئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الامور في تقريرنا ما لم تمنع القوانين أو اللوائح الافصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، عدم الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا في حال ترتب على الإفصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه.

تقرير عن المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

برأينا كذلك، أن الشركة الأم تمسك حسابات منتظمة، وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة الشركة الأم فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة الأم، وأننا قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا وأن البيانات المالية المجمعة تتضمن كل ما نص قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما اللاحقة، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم، وتعديلاتهما اللاحقة، على وجوب إثباته فيها، وأن الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية، وأنه في حدود المعلومات التي توفرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما اللاحقة، أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم، وتعديلاتهما اللاحقة، على وجه قد يؤثر مادياً في نشاط المجموعة أو مركزها المالي المجمع.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته اللاحقة في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به أو لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 في شأن هيئة أسواق المال والتعليمات ذات العلاقة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 على وجه يؤثر مادياً في نشاط المجموعة أو مركزها المالي المجمع.

طلال يوسف المزيني

سجل مراقبي الحسابات رقم 209 فئة ا

ديلويت وتوش - الوزان وشركاه

الكويت في 25 مارس 2018